

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

سبتمبر 2018

اهتم هذا التقرير، في قسمه الأول حول التطورات الاقتصادية المحلية، بتطورات أسعار صرف أهم ثلاث عملات دولية مقابل الدينار الكويتي. وأشار، في هذا المجال، إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة (0.1%)، وكذلك ارتفاع سعر صرف اليورو بنسبة (0.2%)، ونفس الاتجاه في حالة سعر صرف الاسترليني بنسبة (0.6%). وذلك بين أول وآخر شهر سبتمبر 2018. مع الإشارة للتقلبات المتحققة في أسعار الصرف المذكورة، مقابل الدينار، خلال نفس الشهر، وعرض أهم التطورات الاقتصادية المؤثرة على هذه التقلبات.

ثم عرض التقرير لسلوك مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية الثلاث خلال شهر سبتمبر، حيث شهد المؤشر العام انخفاضاً بنسبة (0.2%)، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر السوق الرئيسي بنسبة (3.2%)، في حين ارتفع مؤشر السوق الأولي بنسبة (1.3%). مع إشارة لأهم الأسباب وراء هذه الاتجاهات وتقلباتها خلال الشهر المذكور. أما فيما يتعلق بالتطورات النقدية، فقد تمت الإشارة إلى الإصدارات الحديثة للسندات والتورق، والإبقاء على سعر الخصم عند (3%)، وآخر تطورات العرض النقدي، الذي انخفض بنسبة (0.1%) بين شهري يونيو ويوليو 2018، ونفس الاتجاه بالنسبة لودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية (انخفاض بنسبة 0.6%)، وودائع العملات الأجنبية (انخفاض بنسبة 4.3%)، وانخفاض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية (بنسبة 3.4%)، وودائع الأجل لدى البنك المركزي (بنسبة انخفاض 7.7%)، وانخفاض إجمالي موجودات بنك الكويت المركزي (4.2%). مع ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة (0.4%)، والقروض الشخصية بنسبة (0.5%)، واستقرار سندات الخزينة العامة، بين شهري يونيو ويوليو 2018. كذلك اتجهت جميع أسعار الفائدة على الودائع للأجل بين شهر، وسنة، للارتفاع بنسب تراوحت بين (5.6% - 6.3%).

وتضمنت التطورات المحلية التعرض لتطور معدل التضخم خلال شهر أغسطس، بالمقارنة مع الشهر السابق، يوليو، من عام 2018، والمقارنة مع المعدل قبل سنة، أغسطس 2017. حيث ارتفع معدل التضخم، على المستوى الشهري بنحو (0.9%)، وعلى المستوى السنوي بنحو (0.89). وتركز أكبر ارتفاع، شهرياً، في الملابس والأحذية (0.38%)، و سنوياً في السجائر والتبغ (13.51%).

أما فيما يتعلق بالتطورات النفطية، القسم الأول أيضاً، فقد أشار التقرير إلى وصول إنتاج دولة الكويت خلال شهر أغسطس 2018 إلى (2.830) مليون برميل/ يوم، وبنسبة انخفاض (2.2%) عن شهر يوليو (البالغة 2.770 مليون برميل/ يوم). وقد مثل إنتاج الكويت، خلال شهر أغسطس، حوالي (8.6%) من إنتاج منظمة أوبك البالغ (32.740) مليون برميل/ يوم للشهر المذكور. علماً بأن طاقة الإنتاج للدولة تبلغ حوالي (3) مليون برميل/ يوم لنفس الشهر. أما سعر برميل النفط الكويتي المصدر فقد وصل إلى (71.8) دولار/ برميل، شهر أغسطس، وبانخفاض بلغ (0.69%) عن شهر يوليو البالغ (72.3) دولار/ برميل. وأشار التقرير، هنا، أيضاً لآخر تقديرات معدل النمو الاقتصادي العالمي، وعلى مستوى الدول المؤثرة في الطلب على النفط، وكذلك إلى آخر التعديلات الخاصة بالطلب والعرض العالميين على، ومن النفط، والصادرة من تقارير أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، ونشرة "ميس" الأسبوعية النفطية.

ثم انتقل التقرير، ضمن التطورات الاقتصادية المحلية أيضاً، إلى آخر تقرير صادر من بنك الكويت المركزي حول الاستقرار المالي لدولة الكويت. وأكد التقرير على استمرار الملاءة المالية للنظام المالي لدولة الكويت (المتكون من النظام المصرفي، 88%)، والشركات الاستثمارية، 10.5%، وشركات التأمين، 1.5% كما هو الحال في ديسمبر 2017). واعتمد في سلامة هذه الملاءة على عدة مؤشرات منها: تنامي القروض (3.2%)، والأصول (5%)، والودائع (3.2%)، وارتفاع نسبة من لديهم ودايع مع مؤسسات مالية رسمية، وتحسن أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتراض المصرفي، وتركز الاقتراض في القطاع الخاص (96.9%) مقابل (3.1%) للقطاع العام، وانخفاض نسبة القروض المتعثرة/ إجمالي القروض (1.9%)، وارتفاع نسبة السيولة عن

الحدّ الأدنى (80% لعام 2017 مقابل 70% لعام 2016)، ونمو صافي الدخل المصرفي (8.9%)، وتحسّن الكفاءة المصرفية اعتماداً على نسبة التكلفة/ الدخل، وارتفاع كفاية رأس المال المصرفية (18.45%)، وارتفاع معدل الرفع المالي (10.1%) عن المعدل المقرر من لجنة بازل (3%).

ثم انتقل تقرير شهر سبتمبر للتطورات الاقتصادية الخليجية، القسم الثاني، ليعرض أهم ما ورد في تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي حول الاقتصاد بدولة الإمارات، والصادر في 30 سبتمبر 2018. وركّز التقرير على عدد من التطورات منها توقع استعادة النشاط الاقتصادي في ظل تحسّن أسعار النفط، وارتفاع الإنفاق الحكومي، والتراخي المتدرج لإجراءات الضبط المالي، وانتعاش دور القطاع الخاص في التنويع، وتركّز الدولة على الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد المعرفي، وتحرير الاستثمار الأجنبي، وإصدار أدونات طويلة الأجل للفنيين والعمالة الماهرة، وخصخصة المشروعات (غير المرتبطة بالتوجهات الاستراتيجية للدولة)، وتحسّن نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسواق المالية، وتحسّن (نوعية) التعليم والصحة، والمساواة حسب النوع الاجتماعي.

كما أشار هذا القسم، الثاني، إلى تقرير أداء مشتريات المدراء بالقطاع الخاص الصناعي بدولة الإمارات، والذي حقق تحسناً خلال شهر سبتمبر ليصل الرقم القياسي الخاص بهذه المؤشرات إلى 55.3 (أكثر من 50 يعني الدخول بمرحلة الانتعاش). ويعزى التحسّن إلى انتعاش الصادرات الإماراتية لبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، واتجاه المخزون للانخفاض، واتجاه الرقم القياسي لأسعار المنتجين للانخفاض، بعد زوال تأثير ضريبة القيمة المضافة.

وأخيراً، اهتم التقرير بالتطورات الاقتصادية العالمية، في القسم الثالث. واستهل التقرير هذا القسم بتحذيرات المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي باحتمال تعرّض الاقتصاد الدولي للضغوط بسبب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أساساً، وتأثيرات الحرب على الاستثمار والتصنيع، وسلاسل القيمة المضافة المنتشرة في أرجاء العالم. الأمر الذي دفع بالصندوق إلى تخفيض معدل النمو المتوقع لعام 2018 إلى (3.7%) بدلاً من (3.9%)، ونفس الاتجاه يسري على عام 2019.

وأن هذه التوقعات السلبية للاقتصاد العالمي تتأثر أيضاً بقوة الدولار الأمريكي، واتجاه أسعار الفائدة للارتفاع. وتأثيرات ذلك على محفظة الديون البالغة (100) مليار دولار (نفس المستوى السائد عند أزمة عام 2008). وشددت المديرية التنفيذية على أهمية أن تحلّ الولايات المتحدة مشاكلها الجارية عن طريق المفاوضات والحوار، أو، على الأقل، باللجوء إلى آليات حلّ المنازعات ضمن منظمة التجارة العالمية.

بعد ذلك اهتم هذا القسم، بالثالث، بآخر تطورات الاقتصاد الأمريكي. ففي مجال الناتج المحلي الإجمالي وصل معدل نمو هذا الناتج الحقيقي إلى (4.2%) في الربع الثاني من عام 2018، حسب التقدير "الثالث" لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي. وذلك يعود لارتفاع مساهمة الصادرات، والإنفاق الحكومي الفيدرالي، وعلى مستوى الولاية والمحليات. ووصل هذا الناتج إلى (20.41) تريليون دولار في النصف الثاني من العام الجاري.

أما معدل التضخم الأمريكي، للمناطق الحضرية، لشهر سبتمبر، فقد ارتفع بنحو (0.1%)، بعد التعديل الموسمي، وارتفع بنحو (2.3%) خلال السنة الماضية المنتهية في سبتمبر 2018، مع مسؤولية مجموعة السكن عن هذا الارتفاع في المعدل. أما معدل البطالة لشهر سبتمبر فقد وصل في المناطق الحضرية إلى (3.7%)، وارتفع عدد العاملين بنحو (134) ألف خلال الشهر المذكور، وانخفاض عدد العاطلين بنحو (270) ألف. وليصل عدد العاطلين إلى حوالي (6) مليون.

أما على مستوى التطورات الاقتصادية العالمية، أوروبياً، فقد شهد الحساب الجاري لدول المجموعة الأوروبية (EU28) فائضاً في النصف الثاني من العام الجاري بلغ (62.0) مليار يورو، وبانخفاض عن الفائض المحقق في النصف الأول البالغ (68.2) مليار يورو. أما على مستوى مكونات الحساب الجاري، فقد شهد حساب السلع انخفاضاً بالفائض، وارتفاعاً بفائض حساب الخدمات، وكذلك ارتفاعاً بفائض الحساب الأولي، وارتفاعاً في عجز الحساب الثانوي. في حين شهد حساب رأس المال ارتفاعاً بالعجز، أيضاً. في حين انخفضت أصول الاستثمار الأجنبي

المباشر، في الحساب المالي، وكذلك الخصوم. وأصبحت المجموعة الأوروبية (EU28)، مستلماً صافياً لهذا الاستثمار المباشر.

ويتوقع أن يصل معدل التضخم لشهر سبتمبر إلى حوالي (2.1%)، مقارنة بنحو (2.0%) شهر يوليو 2018، مع مساهمة أكبر لمجموعة الطاقة في هذا الارتفاع النسبي، ثم الأغذية والكحول. في حين وصل معدل البطالة، خلال شهر أغسطس، للمجموعة الأوروبية (EU28) إلى نحو (8.1%). وهو أقل معدل منذ نوفمبر 2008. أما معدل البطالة في منطقة اليورو فقد وصل، خلال شهر أغسطس، إلى (6.8%) وهو الأقل منذ شهر إبريل 2008. مع تركّز معدل البطالة، أساساً، في اليونان وإسبانيا.